اقتصاد

الكويت نحو وقف امتيازات الموظفين

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

قررت الحكومة الكويتية، المضي قدما في خطة لوقف جميع الامتيازات ووسائل الترفيه للمسؤولين والقيادات في جميع وزارات الدولة، في إطار ترشيد الإنفاق والتخفيف من وطأة الصعوبات المالية التي تواجهها الدولة.

وأشارت وثيقة صادرة عن إدارة الاقتصاد الكلي التابعة لمجلس الوزراء، اطلعت عليها «العربي الجديد» إلى أن الخطة تستهدف خفض مصروفات تندرج تحت بند الامتيازات التي يحصل عليها كبار المسؤولين وأسرهم.

وبحسب الوثيقة، فإن إجمالي المصروفات المخصصة للترفيه تقدر بنحو 760 مليون دولار سنويا، حيث تتضمن تلك المصروفات السفر عبر الطائرات الحكومية في المهمات الخاصة والامتيازات الأخرى التي يحصل عليها المسؤولون وأسرهم. وأكد مصدر حكومي لـ «العربي الجديد» أن خطة تقليص الإنفاق والاستغناء عن البنود غير الضرورية لن تكون مؤقتة، وإنما سيتم العمل بها بشكل دائم، مشيرا إلى أن المصروفات المخصصة لوسائل الترفيه أو الامتيازات للمسؤولين، تراجعت بصورة كبيرة خلال عام 2020 والربع الأول من العام الجاري، بسبب انخفاض الرحلات الجوية والمهمات الخاصة والمؤتمرات وغيرها من الأمور الذي تستنزف الموارد المالية للدولة. ووفق موازنة العام المالي الجاري الذي بدا في الأول من إبريل/ نيسان، تقدر المصروفات بنحو 76 مليار دولار، بعجز متوقع يصل إلى 40 مليار دولار. وقال الخبير الاقتصادي الكويتي، مروان سلامة، لـ «العربي الجديد»: «يجب أن تعيد الحكومة النظر في العديد من بنود الموازنة لتقليص العجز، فهناك مصروفات استفزازية وينبغي وقفها بشكل تام».

وأضاف سلامة، أن هناك امتعاضا شعبيا بسبب حديث الحكومة عن فرض الضرائب في ظل الظروف الاستثنائية التي تعيشها الكويت على خلفية تداعيات جائحة كورونا التي أثرت بشكل ملحوظ على حياة المواطنين.

وتابع أنه من دون تبني خطة إصلاح اقتصادي، لن يكون هناك تعاف اقتصادي، مشيرا إلى ضرورة وضع حد للهدر المالي في المؤسسات الحكومية وترشيد الإنفاق، ووقف التعيينات العشوائية في وزارات وهيئات الدولة. من جانبه، قال عبد العزيز المزيني، مدير وحدة الأبحاث في المركز الدولي للاستشارات الاقتصادية في الكويت (مستقل) إن الحكومة تعاني أزمة مالية ينبغي مواجهتها بقرارات حازمة، مشيرا إلى أن وقف الامتيازات التي يحصل عليها كبار الموظفين أمر جيد، ولكن يجب أن يتبع الأمر العديد من الإجراءات خلال المرحلة المقبلة.

وأوضح المزيني خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»: «ينبغي القضاء على جميع مظاهر الترف في الأزمة الحالية، وتبني خطة إصلاحية مدروسة، وإيضاح الصورة للرأي العام الكويتي، حيث إن هناك من يصور للشعب أن خطة إصلاح الاقتصاد عبارة عن فرض ضرائب فقط».

وأضاف: «من المهم تأجيل المشروعات الحكومية غير الضرورية، وإعادة النظر في التعيين العشوائية ومكافحة الفساد، الذي يستنزف المال العام والعمل على تنويع مصادر الدخل». وبحسب بيانات وزارة المالية، تمثل الإيرادات النفطية أكثر من 90% من الناتج المحلي للدولة. وفي وقت سابق، حذر وزير المالية خليفة حمادة، من استمرار أزمة شح السيولة التي تنذر بمخاطر عدم قدرة الحكومة على سداد أجور العاملين في المؤسسات الحكومية خلال الأشهر الثلاثة المقبلة.

فولكس فاغن حصرية للصين

كشفت شركة فولكس فاغن، النقاب عن سيارة دفع رباعي كهربائية صنعت خصيصاً من أجل الصين، وذلك قبل افتتاح معرض شنغهاي للسيارات، أمس الإثنين، وهو أكبر حدث تسويقي في الصناعة خلال عام طغت عليه جائحة فيروس كورونا. ويتطلع صانعو السيارات إلى الصين، أكبر أسواقهم من حيث حجم المبيعات، وأول اقتصاد رئيسي يتعافى من الوباء، لإحياء المبيعات والتغلب على خسائر بمليارات الدولارات. وخططت شركتا فورد ونيسان وعلامات تجارية أخرى، لأول مرة لتصنيع طرازات جديدة للصين خصيصا في المعرض، والذي افتتح تحت ضوابط لمكافحة الفيروس. وقفزت مبيعات الربع الأول من سيارات الدفع الرباعي وسيارات السيدان والشاحنات الصغيرة في الصين بنسبة 75,6% مقارنة بعام 2020، وفق ما نقلت وكالة أسوشييتد برس، عن الرابطة الصينية لمصنعي السيارات.

(فرانس برس)

لقطات

ارتفاع مؤشرات الفقر في العراق

أعلنت وزارة التخطيط العراقية، عن ارتفاع مؤشرات الفقر لتصل إلى ما بين 26% و27%، وذلك بعد رفع سعر صرف الدولار أمام الدينار العراقي، ما تسبب في زيادة الاسعار وارتفاع معدل التضخم.

وقال عبد الزهرة الهنداوي، المتحدث باسم الوزارة، خلال اجتماع وزاري، امس الاثنين، وفق وكالة الأنباء العراقية، إنّ الوزارة انتهت من إعداد خطة للتعافي الاقتصادي، موضحا انّ هذه الخطة سيكون عمرها سنتين من 2021 إلى 2023 وتعمل على 3 مسارات، الاول الاقتصادي، يتضمن تحسين مستوى الاقتصاد دعم القطاع الخاص، والثاني الاجتماعي يتضمن دعم مستوى الخدمات في مجال الصحة والتعليم وعودة النازحين، والثالث مكاني ويهدف إلى معالجة الفجوات التنموية الموجودة في المحافظات.

نشاط عقاري في الأردن

كشفت دائرة الإحصاءات العامة الحكومية في الأردن، عن ارتفاع إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة خلال الشهرين الأولين من العام الحالي على أساس سنوي، بنسبة 38,1%، لتبلغ 3385 رخصة، مقارنة مع 1763 رخصة خلال نفس الفترة من العام الماضي.

واشارت الدائرة في تقرير لها، امس، الى ارتفاع مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية، بنسبة 37,6%، بينما انخفضت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية في الشهرين الأولين من العام الحالي، بنسبة 15,9%. وشكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية في الشهرين الأولين من العام الحالي، ما نسبته 87,7%، من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت غير السكنية 12,3%.

ارتفاع الودائع في كوريا الجنوبية

اظهرت بيانات صادرة عن البنك المركزي في كوريا الجنوبية، ارتفاع ودائع الاجانب بالعملات الاجنبية في البنوك بالدولة للشهر الثاني على التوالي في مارس/ آذار الماضي، لتصل الى 92,7 مليار دولار، بزيادة 2,67 مليار دولار عن فبراير/ شباط الماضي. وقال البنك، وفق وكالة «يونهاب» أمس، إنّ الشركات الأجنبية استثمرت المزيد من الدولارات في الودائع المصرفية وسط تحسن الصادرات.

الخطوط الجزائرية تطلب قرضاً حكومياً لإنقاذها من الإفلاس

الجزائر ـ **حمزة كحال**

كشف مسؤول في مجلس إدارة الخطوط الجوية الجزائرية، أنّ الشركة بصدد الاقتراض من الحكومة، لإنقاذها من تداعيات الإغلاق الذي تسببت به جائحة كورونا، إذ تكبدت خسائر كبيرة منذ مارس/ آذار 2020. وتواجه الخطوط الجزائرية مأزقاً في تدبير أجور موظفيها لشهري مايو/ أيار ويونيو/ حزيران المقبلين، وفق المسؤول الذي تحدث إلى «العربي الجديد» مشيراً إلى أنّ مجلس الإدارة سيبحث في اجتماع مقرر في 7 مايو/ أيار المقبل طلب القرض من الحكومة. وأوضح أنّ «القرض مقدر بـ 120 مليار دينار (910 ملايين دولار) يوجه جزء منه لتغطية نفقات الشركة ورواتب قرابة 10 آلاف موظف، وجزء لتسديد ديون الشركة، وجزء ثالث للاستثمار الخارجي».

وكانت إدارة الشركة، قد قدرت الخسائر المالية الناجمة عن توقف رحلاتها الداخلية والخارجية بسبب جائحة كورونا، بنحو 40 مليار دينار (320 مليون دولار) لكلّ 3 أشهر، ما يجعل إجمالي خسائرها منذ بداية الجائحة أكثر من 1,2 مليار دولار، وفق مصدر نقابي داخل الشركة. من جانبها، اقترحت نقابة عمال الخطوط الجزائرية، على مجلس الإدارة «وضع الشركة تحت وصاية رئاسة الحكومة، وإحالة كلّ من بلغ 56 عاماً إلى التقاعد، وكذلك التفاوض مجدداً من أجل إعادة طرح ملف التقاعد المبكر».

وتستحوذ الخطوط الجوية الجزائرية على 95% من حركة الملاحة الجوية الداخلية. ومنذ سنوات، تعاني الشركة من متاعب مالية، رغم أنّها استفادت من إعادة جدولة ديونها لدى البنوك الجزائرية مرات عدة، ضمن عملية لتجديد أسطولها انطلقت عام 2013، إذ جرى تمديد آجال التسديد حتى 2021.

وتسير أوضاع الخطوط الجزائرية نحو المزيد من التعقيد، بسبب تواصل عجزها عن تحقيق الأرباح، رغم ارتفاع أسعار خدماتها، ما بات يؤرق الجزائريين، في وقت تم فيه إقحام الشركة في قلب صراع سياسي، بين شق يطالب بالإبقاء عليها تحت سيطرة الحكومة، وآخر يرى أنّ بيع حصة منها هو الحلّ الأمثل لإنقاذها، ما جعلها حبيسة العجز المالي، بل مهددة بالإفلاس. ويُجمع المتابعون لملف الخطوط الجزائرية، على أنّ مشاكل الشركة العمومية كلّها بدأت من التوظيف العشوائي، الذي جعلها تسجّل «تخمة في العمال» وذلك تحت ضغط شخصيات بارزة في الدولة، تلعب دور الوساطة حيناً وتضغط أحياناً، لتوظيف مقربين منها.

الحلال والحرام... جديد معارك بيتكوين

مصطفى عبد السلام

يبدو أنّ الجدل المحتدم حول العملات الرقمية، لن ينتهي قريباً، ولم يعد كذلك قاصراً على الخلاف حول مخاطرها الشديدة وحاضرها المتذبذب ومستقبلها الغامض، بل امتد إلى نقاش آخر حول مدى جواز الاستثمار في هذه العملات من الناحية الشرعية؟ ومع الإقبال الشديد على التعامل بالعملات الرقمية عقب القفزات التي شهدتها أسعارها تم طرح عشرات الأسئلة التي لم يجرِ حسمها بعد، منها: هل تلك العملات آمنة للاستثمار، أم تحمل درجة عالية من المخاطر، وهل هي عملات المستقبل التي تقضي على النقود الورقية، أم مجرد فقاعة مالية ستنفجر قريباً في وجه الجميع؟ ومتى تعترف بها البنوك المركزية مع تجاوز قيمتها السوقية تريليون دولار وإقبال مؤسسات كبرى على الاستثمار فيها، وما مخاطر العملات المشفرة على البنوك التجارية والشركات المصدرة لبطاقات الدفع الإلكتروني؟

وإذا كان كبار رجال الأعمال مثل إيلون ماسك، يستثمر 1,5 مليار دولار في العملات الرقمية، فلماذا يحذر منها ملياردیرات آخرون من أباطرة وول ستريت؟ وإذا كان الاستثمار في هذه العملات تكتنفه مخاطر عالية، وترفض البنوك المركزية السماح بالاستثمار فيها، لمَ قرار بنك إنكلترا المركزي تشكيل لجنة لتطوير عملة رقمية جديدة؟ ولماذا اتخاذ البنك المركزي الأميركي خطوة مماثلة؟ ولماذا وصف البنك المركزي الصيني بيتكوين أمس، أنّها بديل استثماري؟

أضف إلى هذه الأسئلة أسئلة أخرى تم طرحها داخل المنطقة العربية كانت لها خصوصية في ما يتعلق بالعملات الرقمية، فقد حظيت الأسئلة المتعلقة بموقف الأديان السماوية من التعامل بهذه العملات بجزء مهم من الاسئلة، وهو ما دفع مؤسسات مسؤولة عن الفتوى في عدد من الدول بإصدار فتاوى تحرم التعامل في هذه العملات لأسباب عدة، منها مثلا ما قاله عضو هيئة كبار العلماء في السعودية، عبد الله المنيع، قبل أيام من أنّ التعامل بالعملات الرقمية، يعتبر محرّماً، قائلاً إنّ تلك العملات لا تملك معنى «الثمنيّة»، وتعتبر من أكل أموال الناس بالباطل، وهي أشبه بـ«صالة قمار».

وسبقت الفتوى فتوى أخرى صادرة عن دار الإفتاء المصرية، خلصت إلى أنّ «تداول هذه العملات والتعامل من خلالها بالبيع والشراء والإجارة وغيرها حرام شرعاً؛ كما صدرت فتاوى مماثلة في عدد من الدول، لكن يظل الوقت مبكراً للحكم على العملات الرقمية من الناحية الشرعية، واجتهادات بعض العلماء ومؤسسات الفتوى الحالية قد يتم إعادة النظر فيها مستقبلاً في حال اعتراف البنوك المركزية بهذه العملات.

اسواق

تونس: الركود يطاول متاجر الأثرياء

امتدت الإغلاقات وموجات الركود في الأسواق التونسية لتصل إلى متاجر الأثرياء، التي تكبّدت خسائر كبيرة بسبب تداعيات الجائحة الصحية

تونس - **إيمان الحامدي**

في منطقة البحيرة، أحد أهم الأحياء التجارية في العاصمة تونس، يخيّم الركود على أغلب المحال التجارية، إذ تبدو الحركة التجارية بطيئة، فيما يلاحظ الزائر زيادة في عدد المتاجر المغلقة، بعد أزمة كورونا التي ضربت التجارة هناك في مقتل بحسب شهادات جمعتها «العربي الجديد» من أصحاب المتاجر والباعة هناك. تقول منية ع، وهي مسؤولة تجارية في محل متخصص ببيع ماركة عالمية لحقائب نسائية إنّ «الحركة التجارية في المنطقة في حالة «موت إكلينيكي» فجلّ المحال التي ما زالت تقاوم، تدفع رسوم الإيجار والكهرباء ورواتب الباعة بالكاد»، مؤكدة أنّ دورة التقشف أصبحت شاملة في البلاد، بل طاولت الأثرياء أيضاً.

تضيف المسؤولة التجارية أنّها تحاول بكلّ الطرق تنشيط المبيعات، بل باتت تتصل بعملائها عبر الهاتف عارضة عليهم تخفيضات وتسهيلات في الدفع، غير أنّ الإجابة غالباً ما تأتي سلبية بالقول «ليس وقته، الا ترين الظروف؟»، مشيرة إلى أنّ العزوف عن الشراء يسيطر على المشهد العام. وتؤكد المتحدثة أنّ أغلب محال الماركات العالمية أقفلت بصفة مؤقتة أو نهائية تجنّبا لمراكمة الخسائر لافتة إلى أنّ أكثر من 50 في المائة من الصكوك البنكية التي تسلمتها من عملائها منذ بدء الجائحة لم تستخلص.

تشير بيدها إلى المحال المجاورة المقفلة، مؤكدة أنّ عدداً من أصحاب المحال ومؤجريها يواجهون القضاء بسبب ديونهم وعدم القدرة على خلاص المزودين والقروض.

ويجمع تجار تونسيون على أنّ الركود يطاول كلّ أصناف السلع بما في ذلك الموجهة منها للأثرياء نتيجة صعوبات عامة تسيطر على المشهد الاقتصادي وتراجع المقدرة الشرائية للمواطنين وفقدان الدخول. ومنذ بدء الجائحة الصحية تتصاعد في تونس نصفية الأعمال في محال تجارية وخدماتية تأثرت من الموجة الأولى للإغلاق الشامل وقرارات الإغلاق الجزئي التي اتخذتها السلطات في فترات مختلفة لكبح الفيروس.

وتكشف بيانات رسمية لوزارة الشؤون الاجتماعية أنّ عدد المؤسسات التي تواجه صعوبات اقتصادية زاد بنسبة 233 في المائة مقارنة، بسنة، 2019 فيما تطور عدد العمال المتضررين من الإغلاق بمعدل 157 بالمائة.

وفي المقابل، لم تكشف الحكومة عن حجم الأعمال المصفاة في القطاعات التجارية والخدماتية بسبب جائحة كورونا.

لكنّ الخبير المالي ووزير التجارة السابق، محسن حسن، يقول لـ«العربي الجديد» إنّ مشهد الإغلاق التام أو الوقتي للمحال التجارية والخدماتية يؤكد تضرر كلّ فئات المجتمع بما في ذلك الأثرياء، مشيراً إلى أنّ مصالح الجباية تسجّل يومياً عشرات الطلبات لتصفية الأعمال وتعليق تراخيص استغلال محال تجارية وخدماتية.

ووفق حسن فإنّ الأثرياء بدورهم تضررت أعمالهم وأصبحوا أقل استهلاكا لكلّ المواد الكمالية، فضلاً عن توجيه مداخيلهم نحو الادخار مدفوعين بالخوف من المستقبل وغموض المشهد الاقتصادي والسياسي في البلاد. ويوضح أنّ تقليص الإنفاق شمل كلّ طبقات المجتمع، بما في ذلك أصحاب الدخول المرتفعة والأعمال الحرة الذين تضررت أعمالهم من فترات الإغلاق المتتالية.

كورونا يكبّد المتاجر خسائر باهظة (فتحي بلعيد/فرانس برس)

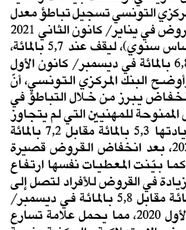

% 5,7

كشفت بيانات رسمية للبنك المركزي التونسي تسجيل تباطؤ في معدل منح القروض في يناير/ كانون الثاني 2021 (على أساس سنوي)، ليقف عند 5,7 بالمائة، مقابل 6,8 بالمائة في ديسمبر/ كانون الأول 2020.

يضيف وزير التجارة السابق أنّ ضعف وتباطؤ إجراءات المرافقة التي أقرتها الحكومة السابقة إبان الموجة الأولى من الجائحة في مايو/ أيار 2020 تسببت في تعقيدات كبيرة للمؤسسات الاقتصادية.

ويشير إلى أنّ انخراط القطاع المالي في دعم المؤسسات المتضررة لم يرتقِ إلى المستوى المطلوب، مطالباً البنك المركزي التونسي بإصدار قرارات واضحة تحثّ البنوك على توفير قروض ميسرة من دون ضمانات للمؤسسات الاقتصادية لحمايتها من الإغلاق والانهيار التام.

ويؤكّد المتحدث أنّ تعقيدات إدارية وطول الإجراءات حالتا دون الانتفاع من مخصصات بقيمة 850 مليون دينار (الدولار = 2,75 دينار) وضعتها الحكومة على ذمة المؤسسات في إطار خطة الإنقاذ الاقتصادي، مؤكداً أنّ صعوبة النفاذ إلى خطوط تمويل المرافقة الحكومية أدخل الاقتصاد في دورة انكماش تاريخي. وكشفت بيانات رسمية للبنك المركزي التونسي تسجيل تباطؤ معدل منح القروض في يناير/ كانون الثاني 2021 (على أساس سنوي)، ليقف عند 5,7 بالمائة، مقابل 6,8 بالمائة في ديسمبر/ كانون الأول 2020. وأوضح البنك المركزي التونسي، أنّ هذا الانخفاض يبرز من خلال التباطؤ في القروض الممنوحة للمهنيين التي لم يتجاوز معدل زيادتها 5,3 بالمائة مقابل 7,2 بالمائة سنة 2020، بعد انخفاض القروض قصيرة المدى. كما بيّنت المعطيات نفسها ارتفاع نسبة الزيادة في القروض للأفراد لتصل إلى 6,7 بالمائة مقابل 5,8 بالمائة في ديسمبر/ كانون الأول 2020، مما يحمل علامة تسارع في القروض الاستهلاكية والسكنية بنسبة 8,9 بالمائة و4,2 بالمائة على التوالي، مقابل 7,6 بالمائة و3,8 بالمائة سنة 2020.

وما زالت تداعيات كورونا اقتصادياً تتوالى مع اتساع دائرة انتشار الفيروس، إذ تتراكم جبال الديون والخسائر على التجّار والمستثمرين، وتتخذ الحكومة والشركات تدابير تقشفية صارمة تلقي بظلالها الثقيلة على الأسواق.

عملات

ليبيا الأولى عربياً في تعدين بيتكوين

طرابلس - **أحمد الخميسي**

تتصدر ليبيا عربياً عمليات تعدين عملة بيتكوين بنسبة 0,13% من الإنتاج العالمي، بحسب وكالة «بلومبيرغ» الأميركية.

ويأتي ذلك رغم حظر البنك المركزي الليبي، التعامل بالعملات الافتراضية مثل بيتكوين، وإيثيريوم، وغيرهما، محذراً المواطنين من المخاطر الأمنية والاقتصادية لتداول هذه العملات، وذلك بعدما شهدت هذه المعاملات انتشاراً في الآونة الأخيرة في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمواطنين مع الفوضى الأمنية بالبلاد.

وأوضح البنك المركزي، في بيان سابق، أنّ «العملات الافتراضية مثل بيتكوين ونحوها غير قانونية في ليبيا، ولا توجد أيّ حماية للمتعاملين بها»، مشيراً إلى مخاطرها لاحتمالية استخدامها في «أنشطة إجرامية ومخالفة للقوانين مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب».

وتتعرض العملات الإلكترونية في أغلب الدول العربية إلى قيود من السلطات النقدية، بسبب تقلباتها الشديدة والمضاربة عليها واستغلالها في أنشطة غير مشروعة.

وفي هذا السياق، قال المحلل المالي، عادل الكيلاني، لـ«العربي الجديد» إنّ «علماء الشريعة اتفقوا على عدم مشروعية هذه العملة، للجهالة بمصدرها وعدم وجود ضوابط في تحديد قيمتها، كما أنّ البنوك المركزية في العالم لم تعترف بها بسبب مجهولية المصدر لها، وتأثيرها على السياسة النقدية للبنك المركزي». وأضاف أنّ انتشار تعدين العملات الرقمية في ليبيا، هو نتيجة رسوم التيار الكهربائي شبه المعدومة، بالإضافة إلى الفوضى الأمنية بالبلاد. وبحسب مراقبين فإنّ عملية تعدين بيتكوين بالذات، معقدة وصعبة بطبيعتها، وتستهلك كثيراً من الكهرباء، فهي تتطلب معدات وبرامج مخصصة تقوم بفك الشيفرات والعمليات الحسابية المعقدة والطويلة. من جانبه، أشار المصرفي والمهتم بالعملات الرقمية، عمران الشايبي، إلى أنّ هناك ارتفاعاً جنونياً للعملات الرقمية الصغيرة وسيقبل على تداولها الملايين. وحذر من التعامل في بعض العملات الرقمية لأنّ كثيراً منها سيزول مع نهاية العام، أما تلك التي ستصمد بعد الصعود ستستمر لفترة طويلة جداً.

وأوضح الشايبي في حديثه إلى «العربي الجديد» أنّ هذه السنة ستكون تاريخية في التحول للعملات الرقمية. السباق الآن يدق أبواب المصارف المركزية، وأيّ دولة لم تدخل هذا السباق ستكون خارج نطاق التغطية.

ورأى المستثمر الليبي، عبد الرحمن سليمان بن صالح، أنّه «يمكن الاستفادة من العملات الرقمية، وتصبح ليبيا مركزاً عالمياً لتعدينها، في حال جرى توفير البنية التحتية اللازمة لذلك». وأضاف أنّ هناك انتشاراً كبيراً لمحال تجارية تتعامل بالعملات الرقمية.

من جانبه، قال مدير مركز «أويا» للدراسات الاقتصادية، أحمد أبوليسين: «هناك العديد من العوائق أمام انتشار استخدام هذا النوع من النقود في العالم، من أهمها صعوبة إصدارها بواسطة المستخدم العادي نظراً لتعقد برامج الوصول إليها، وكذلك العمليات الحسابية اللازمة لإجراء عمليات التعدين، ناهيك عن شدة تقلب أسعارها من وقت لآخر». وأضاف أنّ من يتم التحويل إليه قد لا يجد طلباً جاهزاً أو كافياً للتخلص منها بالسرعة المناسبة، أو التأكد من أنّ عمليات البيع ستتم بالسعر الذي تم إرسالها به. وأكد أبوليسين أنّ الإقبال على التعامل بمثل هذه النقود، يكمن في ما تتمتع به من مزايا، من أهمها سهولة نقلها من دون المرور على هيئة رقابية أو بنك، ومن دون دفع رسوم تحويل أو تحمل فروق معدلات صرف العملات، وغيرها من التكاليف التي تفرضها القنوات التقليدية على تحويل الأموال، والتي تؤثر بشكل كبير على العديد من الفئات التي تتعامل بالنقد الأجنبي دولياً كتحويلات العمال المهاجرين.

البنك المركزي يحذّر من التعامل بالعملات الرقمية (محمود تركية/فرانس برس)

أخبار العرب

اتفاقية بين شركتين إماراتية وإسرائيلية

قالت شركة «G42» التقنية الإماراتية، إنّها وقعت اتفاقية مع شركة «رافائيل» الإسرائيلية، لتشكيل مشروع مشترك من شأنه تسويق الذكاء الاصطناعي، وتقنيات وحلول البيانات الضخمة. وذكرت الشركة في بيان، أنّ المشروع الجديد واسمه «Presight AI»، سيعمل على تطوير العديد من البرامج التقنية في مختلف القطاعات بالمنطقة والعالم.

وحضر حفل التوقيع - لم يذكر البيان تاريخه - الذي أقيم في مدينة هرتسليا الإسرائيلية، سفير الإمارات لدى إسرائيل محمد آل خاجة، ومسؤولون من الشركتين. وستتنسّ «Presight AI» مركزاً للبحث والتطوير في إسرائيل «والاستفادة من المواهب المحلية لقيادة تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وتطبيقها في قطاعات كالبنوك والرعاية الصحية والسلامة وغيرها» بحسب البيان. ووقعت الإمارات وإسرائيل منتصف سبتمبر/ أيلول 2020، اتفاقية تطبيع كامل للعلاقات بينهما، تبعتها عشرات الاتفاقيات في المجالات الاقتصادية والتجارية والسياحية والتكنولوجية والصحية والمصرفية.

انخفاض فائض ميزان تجارة الكويت

أظهرت بيانات رسمية، تراجع فائض الميزان التجاري (الفرق بين الصادرات والواردات) لدولة الكويت، بنسبة 59,5 في المائة على أساس سنوي خلال 2020، وسط تداعيات غير مسبوقة على الاقتصاد الكويتي بسبب جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط. وبحسب مسح استند إلى بيانات الإدارة المركزية للإحصاء الكويتية (حكومية) فإنّ الفائض التجاري انخفض إلى 3,79 مليارات دينار (12,6 مليار دولار) في 2020، مقابل 9,37 مليارات دينار (31,16 مليار دولار) في 2019.

وأوردت البيانات، أنّ قيمة صادرات الكويت انخفضت بنسبة 37,1 في المائة إلى 12,28 مليار دينار (40,8 مليار دولار) خلال العام الماضي، مقابل 19,54 مليار دينار (65 مليار دولار) بالعام السابق له.

وبالنسبة للواردات السلعية، أفادت البيانات بانخفاضها بنسبة 16,5 في المائة على أساس سنوي إلى 8,49 مليارات دينار (28,2 مليار دولار)، مقارنة مع 10,1 مليارات دينار (33,6 مليار دولار) بالعام السابق له.

تقارير عربية

معيشة

يمنيون «صائمون طوال العام» بسبب الغلاء

صنعاء - **محمد راجح**

لا يأبه إبراهيم قايد، بنصف الراتب السنوي الذي تسلمه أخيراً، من سلطات العاصمة اليمنية صنعاء الخاضعة لسيطرة الحوثيين، لأنّ تكاليف رمضان تفوق كثيراً قدراته المعيشية التي أصبحت ضئيلة ومحدودة للغاية.

يقول قايد، الذي يعيل أسرة مكونة من خمسة أشخاص، لـ«العربي الجديد» إنّ «المعيشة في رمضان تتطلب موازنة كبيرة تستند إلى فرص عمل كانت تتوفر في هذا الشهر في مختلف قطاعات الأعمال، فيما الآن التهم الغلاء الفاحش المتصاعد بشكل متواصل ما تبقى من الدخل المحدود، بينما إجراءات وقائية احترازية لمواجهة موجة ثانية أكثر حدة من فيروس كورونا.

وأدت عوامل عدة، منها ما انتجته الحرب، إلى تدهور زراعة اليمن من الحبوب، خصوصاً تلك الأصناف التي ارتبطت بإنتاج عدد من المكونات والمواد الغذائية التي تحتل مساحة بارزة في موائد الأسر اليمنية في رمضان، مثل «اللحوح» الذي ينتج من الدخن أو الذرة الشامية، أو الشعير الذي يصنع منه «الشفوت» الوجبة الرئيسية في إفطار اليمنيين. في المقابل، هناك من يغتبط برمضان، لما يمثله من فرصة لتقليل الوجبات اليومية، إذ يتميز موسم الصيام بوجبتين رئيسيتين، وأحياناً بوجبة واحدة فقط فيه هي الإفطار، رغم كونها مجازفة للصائمين الذين يقضون ساعات النهار ممتنعين عن الأكل والشرب.

أسر تكتفي بوجبة واحدة فقط في شهر رمضان

المواطن واصل المياسي، من سكان مدينة الحديدة غربي اليمن، يعبر لـ«العربي الجديد»، عن نظرة شريحة واسعة من اليمنيين وموقفهم من شهر رمضان بالقول: «صائمون طوال العام»، في إشارة إلى ما يعانيه جزء كبير من السكان في اليمن من تردٍّ معيشي وتهاوٍ في الدخل والذي أدى إلى تقشي الجوع وسوء التغذية لدى نحو 12 مليون نسمة، وفق تقديرات رسمية وأممية لعدد الوجبات المتناولة في اليوم والتي وصلت إلى أدنى مستوى.

يوافق حمزة صلاح، من سكان مدينة عدن، الذي يتحدث لـ«العربي الجديد» عن تسبب تدهور الأوضاع من فترة لأخرى وانعدام الخدمات العامة كالكهرباء خصوصاً في الصيف، في تحويل نمط حياتهم من النهار إلى الليل، وهو ما جعلهم يعيشون رمضان لأكثر من شهر في العام.

الخبير الزراعي والأكاديمي في جامعة «الحديدة» صهيب الباجلي، يفسر لـ«العربي الجديد» سبب تراجع زراعة بعض أصناف الحبوب والمرتبطة بشكل كلي بموائد الأسر اليمنية في شهر رمضان، بما يمرّ به اليمن من تغييرات مناخية عاصفة منذ سنوات، وجفاف وتصحر، وأمطار غير موسمية غزيرة تنتج عنها سيول وفيضانات تتسبب بأضرار زراعية بالغة في جرف التربة وتدهور الأراضي الصالحة لزراعة مثل هذه الأصناف. وأدت مجموعة من العوامل، على رأسها الحرب والفراغ الحكومي وأزمات الوقود، إلى انحسار مُريع في زراعة محاصيل الحبوب التي انخفضت إنتاجيتها بما يقارب 45% خلال السنوات الماضية في اليمن.

وبحسب بيانات صادرة عن وزارة الزراعة والري، اطلعت عليها «العربي الجديد»، فقد تراجع إنتاج اليمن من محاصيل الحبوب الغذائية مثل القمح والذرة والدخن والشعير خلال سنوات الحرب التي تشهدها البلاد منذ عام 2015، إلى 300 ألف و500 طن في عام 2019، مقارنة بنحو 700 ألف طن عام 2014، فضلاً عن انخفاض المساحة المزروعة بهذه المحاصيل إلى 505 آلاف هكتار من 727 ألف هكتار خلال نفس الفترة. وتعتبر محاصيل الدخن والذرة بصنفيها الرفيعة والشامية، إلى جانب الشعير، من السلع المهمة التي يعتمد عليها اليمنيون بشكل كلي ليس في الموائد الرمضانية بل معظم فترات العام. وتنفذ السلطات اليمنية، في عدن وتعز ومأرب وحضرموت، إجراءات احترازية متتابعة نتيجة ارتفاع عدد الإصابات بفيروس كورونا بصورة تفوق بكثير قدراتها على التعامل معه، وتشمل هذه الإجراءات إغلاق أماكن التجمعات مثل قاعات الأفراح والمناسبات والأسواق والمطاعم، بينما تواصل سلطات صنعاء سياسة الصمت المطبق في التعامل مع تفشي الوباء في العاصمة اليمنية بصورة أكبر بكثير عن الموجة الأولى، وفق مصادر طبية.

ومع اتحاد فيروسات عدة على اليمنيين لا تختلف عن كورونا في أضرارها البالغة على تغذية السكان المتدهورة، نتج عن ذلك، وفق الخبير في مجال التغذية، وليد الفيضي، في حديثه لـ«العربي الجديد» ضعف في القدرات المناعية للمواطنين والتي تلاحظ بشكل أكبر في الموجة الثانية لفيروس كورونا، بالإضافة إلى ما تمثله التأثيرات المعيشية بسبب الحرب من تهديد لقدرات نسبة كبيرة من اليمنيين في شهر رمضان، وما يرافق الصوم من فقدان الغذاء والسوائل طوال فترات اليوم، مقابل عدم القدرة على التعويض في فترات ما بعد الإفطار.

وفق تقديرات رسمية، فإنّ نحو ثلث الأسر اليمنية تعاني من فجوات في نظمها الغذائية، وتكاد لا تستهلك أيّ أطعمة من البقوليات والخضروات والفاكهة ومنتجات الألبان واللحوم.

ارتفاعات حادة في أسعار السلع (محمد حمود/Getty)

السودان

الدولار الجمركي يرفع أسعار السلع

الخرطوم - **هالة حمزة**

تشهد أسواق الخرطوم ارتفاعا كبيراً في أسعار السلع الضرورية خلال موسم رمضان، خاصة المستوردة، بسبب زيادة الدولار الجمركي الأخيرة والتي طبقتها الحكومة في خطوات متسارعة تشير إلى اتجاهها نحو التحرير الكامل عقب التوجيهات الأخيرة لصندوق النقد الدولي، ما دفع هيئة الجمارك السودانية لإعلان زيادة جديدة للمرة الثانية على التوالي في أقل من شهر.

ونفذت الهيئة زيادتها السابقة في السابع عشر من مارس/ آذار المنصرم إلى 20 جنيها سودانيا للدولار، بعدما كان 15 جنيها، ثم أعلنت الزيادة الأخيرة في الأول من إبريل / نيسان إلى 28 جنيها للدولار بنسبة 40% عن السعر السابق.

وانتقدت القطاعات التجارية والموردون تطبيق الزيادة الجديدة على الدولار الجمركي محذرين من موجة عاتية من الزيادات تطاول السلع الاستهلاكية الضرورية بشكل عام خلال الفترة المقبلة. وكشف أمين عام الغرفة التجارية في ولاية الخرطوم، الطيب طلب، عن مقترح بوضع معالجات لتلافي آثار الزيادة الجمركية تنوي غرفته دفعها للحكومة الانتقالية تخفيفا للأعباء المعيشية على المواطنين، من بينها استثناء سلع ضرورية معينة من الزيادة الجمركية بنسبة 40%. وقال إن السلع الاستهلاكية تشهد استقرارا في الوقت الراهن بسبب الركود الحاد في الأسواق رغم دخول موسم رمضان، محذرا من أن يؤدي تجاهل الحكومة للمعالجات المقترحة لارتفاع حاد في السلع الاستهلاكية كافة، خاصة المستوردة. وانتقد المورد زاهر الصديق، الزيادة في سعر الدولار الجمركي والتي أدت إلى غلاء سلع ضرورية.

ولوحت هيئة الجمارك السودانية في وقت سابق بنيّة الحكومة الانتقالية في السودان إلغاء الدولار الجمركي بالكامل تدريجيا كرد فعل طبيعي للاستقرار الذي تشهده العملة الوطنية الجنيه مقابل العملات الأجنبية ما ينفي دواعي وجود الدولار الجمركي. وأوضحت أن تعديل قيمة الدولار الجمركي يهدف إلى المساهمة في تنفيذ حزمة الإصلاحات والسياسات والإجراءات في الاقتصاد الكلي وليس فقط زيادة الإيرادات الجمركية.

وقال العضو المفوض لمحطة جمارك سوبا، محمود عبد الفتاح، إن زيادة الدولار الجمركي لها آثار سلبية كبرى على السلع والبضائع يتحملها المواطن وليس المورد وحده، مشيرا إلى أن زيادة الدولار تبعتها زيادات أخرى في رسوم الجودة والمواصفات ورسوم المعمل الجمركي لفحص عينات السلع والبضائع الواردة والتي قفزت من 100 إلى 1000 جنيه للعينة الواحدة ما يزيد من التكلفة. وتوقع عبد الفتاح ظهور الأثر السالب للزيادة في الدولار الجمركي خلال الشهرين المقبلين.

ومن جانبه، قال المسؤول الضريبي، عادل عبدالمنعم، لـ«العربي الجديد» إن الزيادة التي طبقت على الدولار الجمركي بنسبة 40% ضئيلة مقترحا ترفيعها بالتدرج إلى 100 وإلى 150 لتصل قبل شهر يونيو / حزيران المقبل لـ 200 جنيه لتغطية العجز الإيرادي في موازنة العام المالي الحالي 2021 في النصف الأخير بدلا عن تغطيتها بالاستدانة من النظام المصرفي وطباعة العملة والتي تسببت في التضخم الجامح وتدهور الجنيه السوداني. وأوضح أن سعر صرف الدولار الأميركي في زيادة أسعار السلع وليس الدولار السوق الموازي هو السبب الأساس الجمركي. ويبلغ سعر الدولار رسميا نحو 382 جنيها. وفرضت وزارة المالية السودانية زيادة متعددة على قيمة الدولار الجمركي إلى 6,1 جنيهات مقابل 6 جنيهات طبقت في الثالث والعشرين من أغسطس/ آب 2015، وقد سبقتها زيادة لـ 6 جنيهات مقابل 5,86 جنيهات نفذت في شهر يناير/ كانون الثاني من العام 2015، ثم أصدرت قرارا بزيادات متتالية حتى وصل إلى 28 جنيها.

وشهدت الأسواق موجات متتالية من غلاء السلع ونقص الخدمات، خلال الفترة الأخيرة، ما أدى إلى تفاقم الأوضاع المعيشية للمواطنين. ووصف عضو اللجنة الاقتصادية بقوى الحرية، والتغيير، عادل خلف الله، الزيادة على الدولار الجمركي بأنها تمت تلبية لإملاءات المفرضين والدائنين، تمهيدا للقائهم في مؤتمر باريس مطلع مايو/أيار القادم، والتي وصفها بأنها مطالب لا تنتهي، ودون التزامات من قبلهم. وأضاف خلف الله أن هذه الزيادة قد اقترنت مع ارتفاع ضريبة الجمارك بنسبة 40%، مبينا أن زيادة المحروقات وضريبة الجمارك ستؤدي إلى المزيد من التضخم والانكماش كما أنها ستؤدي إلى تراجع القطاعات الإنتاجية بسبب ارتفاع التكلفة وتراجع الطلب، وزيادة نسبة البطالة والفقر. وأضاف أن المديرة التنفيذية السابقة لصندوق النقد كريستين لاغارد قد اختتمت تقييمها لما يسمونه بالإصلاحات بدعوة المجتمع الدولي بدعم السودان للانتقال لاقتصاد السوق الحر.

فلسطين: تطوير صندوق «استدامة»

أعلنت الحكومة الفلسطينية وسلطة النقد الفلسطينية، أمس الإثنين، عن توسيع وتطوير صندوق «استدامة»، الذي تديره سلطة النقد، والهادف لتوفير التمويل للقطاعات الاقتصادية، ليكون صندوقًا ضمن معايير تمكّن شرائح أوسع من الاستفادة منه، وبالتالي المساهمة الفاعلة والمباشرة في التنمية الاقتصادية وبما ينسجم مع خطة التنمية الوطنية. وقال رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية، في كلمة له بمستهل الجلسة الأسبوعية للحكومة بمدينة رام الله أمس، «إن صندوق (استدامة) يغطي مشاريع في قطاعات الصحة والتعليم الإلكتروني والتحوّل الرقمي وتشجيع النمو وتعزيز دور مؤسسات الإقراض متناهي الصغر». ويبلغ حجم الصندوق حوالي 435 مليون دولار، وفق اشتية.

أخبار العالم

تقلّص فائض ميزان المعاملات الجارية لـ«اليورو»

أفادت بيانات من البنك المركزي الأوروبي، أمس الاثنين، بأن فائض ميزان المعاملات الجارية لمنطقة اليورو تقلّص في شهر فبراير/شباط، بفعل تراجع صافي صادرات السلع والخدمات. وسجل التكتل الذي يضم 19 دولة تتعامل باليورو فائضا في ميزان المعاملات الجارية 25,9 مليار يورو، في شهر فبراير/شباط، انخفاضا من 34,7 مليار في شهر يناير/كانون الثاني، أشارت إليه بيانات معدلة. وأظهرت بيانات غير معدلة تنامي الفائض إلى 13,3 مليار يورو من 5,6 مليارات يورو. وفي 12 شهرا حتى فبراير/شباط، زاد فائض ميزان المعاملات الجارية إلى 2,3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للتكتل، من 2,2 بالمائة في فترة 12 شهرا السابقة عليها.

الصين توافق على مشاريع استثمارية جديدة

وافقت أعلى هيئة حكومية للتخطيط الاقتصادي في الصين على 16 مشروعا لاستثمار الأصول الثابتة في الربع الأول من العام بقيمة إجمالي الاستثمارات 45,4 مليار يوان (حوالي 6,96 مليارات دولار). وفقا لما أظهرته بيانات رسمية، أمس الاثنين. وذكرت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح أن المشروعات كانت في صناعات النقل والطاقة والتكنولوجيا الفائقة بشكل رئيسي. وسجل قطاع استثمار الأصول الثابتة الصيني انتعاشا قويا في الربع الأول من عام 2021، مع استمرار التحسن في هيكل الاستثمار. وذكرت الهيئة الوطنية للإحصاء أن استثمار الأصول الثابتة ارتفع بنسبة 25,6 في المائة على أساس سنوي إلى 9,6 تريليونات يوان في الشهور الثلاثة الأولى. وكان النمو المزدوج مدفوعا إلى حد كبير بقاعدة منخفضة للمقارنة في أوائل العام الماضي، عندما شل كوفيد-19 الأنشطة الاقتصادية في الصين.

اقتصاد الناس

على الرغم من استبعاد التوصل إلى اتفاق سريع بين طهران وواشنطن في المفاوضات الجارية بينهما عبر الوسيط الأوروبي في فيينا، إلا أن أسواق النفط بدأت في دراسة تداعيات عودة الخامات الإيرانية للأسواق على دورة انتعاش أسعار النفط

إحياء الاتفاق النووي

مخاوف من تأثير عودة النفط الإيراني على طفرة الأسعار

لندن ـ **العربي الجديد**

يعود المواطن الأميركي والأوروبي والآسيوي للأسواق الاستهلاكية في صيف العام الجاري بعد فترة من الإغلاق وتقييد الحركة، وهو نهم لتعويض ما فاته من رحلات تسوق وترفيه ومشتريات. وتدعم هذه الشراهة الاستهلاكية، قورات مالية تقدّرها وكالة موديز للخدمات المالية بنحو 5,4 تريليونات دولار، ادخرها المستهلكون خلال عام كورونا. وبالتالي، فإن العالم الغربي مقبل على فورة استهلاكية ضخمة في قطاعات السياحة والسفر والترفيه، خاصة داخل الاقتصادات الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين ودول النمور الآسيوية. ويرى خبراء أن هذه الفورة ستشعل الطلب على المشتقات النفطية مثل الجازولين والديزل التي ارتفعت أسعارها وتضاعفت في بعض الولايات الأميركية إلى أكثر من 4 دولارات للجالون.

من هذا المنطلق، يركز خبراء الطاقة أنظارهم على المفاوضات الجارية في فيينا عبر الوسيط الأوروبي، لإحياء الاتفاق النووي ومدى احتمال نجاحها، وعودة النفط الإيراني إلى الأسواق بشكل شرعي، بعد فترة من الحصار المشدد والتصدير عبر التهريب. ورغم القلق الذي يبديه البعض من عودة النفط الإيراني للسوق، لكن بيانات العرض والطلب النفطي، لا تدعم هذا القلق. وربما لن تكون عودة النفط الإيراني ذات أثر كبير على دورة الانعكاش الذي تشهده الأسعار والطلب العالمي على الخامات النفطية.

ووفق محللين، فإنه يمكن النظر إلى ثلاثة عوامل رئيسية تدعم توقعات عودة تأثير ضئيل على الأسعار وتستبعد عدم حدوث هزة سعرية كبيرة في أسعار الخامات، في حال حدوث اتفاق في المحادثات النووية بين واشنطن وطهران.

في هذا الشأن، يقول تحليل لشركة «وود ماكينزي» الأميركية، إن العامل الأول يكمن في أن تصدير النفط الإيراني لم يتوقف عن الأسواق الآسيوية طوال فترة الحظر الأميركي وتشديده خلال عام 2018، حيث ظلت إيران تبيع نفطها بأسعار رخيصة للشركات الصينية وبعض دول آسيا، وتستفيد من الثغرات المتاحة في تقنيات الرقابة.

وحسب تحليل «وود ماكينزي»، فإن شحنات النفط الإيراني للأسواق لم تتوقف حتى في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، وإنما فقط تراجعت بنحو مليون برميل يومياً.

أما العامل الثاني الذي يدعم عدم حدوث تأثير كبير على أسعار النفط من عودة الصادرات الإيرانية، فهو التحسن السريع الذي طرأ على الطلب العالمي.

في هذا الصدد، يتوقع مصرف «غولدمان ساكس» الاستثماري الأميركي حدوث طلب قوي على المشتقات البترولية خلال الصيف المقبل. ويقدّر المصرف الاستثماري ارتفاع الطلب بمليوني برميل في اليوم الثالث من العام. وهذه الكمية قادرة على امتصاص أية زيادة في الصادرات الإيرانية، والتي لا يتوقع لها أن تصل إلى أكثر من مليون برميل إضافية في أحسن الأحوال. يذكر أن الطلب العالمي على النفط تراجع في العام الماضي 2020 بسبب تداعيات جائحة كورونا التي ضربت الاقتصادات العالمية، إلى 92,2 مليون برميل يومياً في المتوسط. وحسب تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية، فإن الطلب النفطي سوف يكسب نحو 5,5 ملايين برميل يومياً خلال العام الجاري و3,7 ملايين برميل يومياً في العام المقبل 2022.

من جانبه، يرى تحليل «وود ماكينزي» أن الطلب النفطي كسب 17 مليون برميل يومياً منذ مستوياته الدنيا في شهر إبريل/نيسان الماضي، كما يواصل الطلب العالمي على المشتقات البترولية الارتفاع في كل من الولايات المتحدة والصين ودول الاتحاد الأوروبي، وهي الكتل الاقتصادية الكبرى المستهلكة للنفط. وتقدّر ماكينزي نمو الطلب بنحو 5 ملايين برميل يومياً إضافية، بين الربع الثالث المقبل والربع الثاني من عام 2022. وتشير بيانات النمو الاقتصادي الأخيرة، إلى أن الاقتصادات الكبرى تستعيد طاقاتها الإنتاجية بسرعة فائقة، إذ أن الاقتصاد الصيني نما بنحو 18,3% في الربع الأول من العام، كما أن التقديرات المتواضعة تضع لنمو الاقتصاد الأميركي نسبة 6,5%، ولكن هنالك تقديرات تضع له أن ينمو بأكثر من 8% خلال العام الجاري. وتستهلك الولايات المتحدة نحو 20 مليون برميل يومياً، بينما باتت الصين أكبر مستورد للخامات النفطية. وبلغت واردات الصين من النفط 12,35 مليون برميل يومياً، في شهر فبراير/شباط الماضي.

ناقلة نفط إيرانية في مضيق هرمز (Getty)

استنفاد المخزونات

اظهرت بيانات وكالة الطاقة الدولية ان احتياطيات النفط المتراكمة في مرافق التخزين حول العالم اثناء الوباء استنفدت عمليا. وكان احتياطي النفط في الاقتصادات المتقدمة اعلى بـ57 مليون برميل من متوسط بيانات اعوام 2015-2019. وقالت الوكالة ان اكبر احتياطيات نفطية مخزنة حاليا في الصين، فيما عادت احتياطيات الهيدروكربونات الاميركية الى مستوى ما قبل الوباء، وبلغت في فبراير/شباط 1,28 مليار برميل.

أما العامل الثالث، فهو تباطؤ دورة انتعاش الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة، أي أن شركات النفط الصخري لن تكون قادرة على استعادة الطاقات الإنتاجية التي فقدتها بالسرعة التي كانت تحدث في السابق. وذلك ببساطة بحدث بسبب استراتيجية الطاقة النظيفة التي أقرها الرئيس الأميركي جوزيف بايدن، والتي حظرت التنقيب في المحميات البيئية، ودعمت الجمعيات المدنية التي تعارض التنقيب عن النفط في العديد من الولايات الأميركية. ويلاحظ خبراء أن المصارف والمؤسسات المالية في أميركا باتت تتخوف من الاستثمار في النفط الصخري بعد الخسائر التي تعرضت لها خلال العامين الماضيين بسبب الإفلاسات. ويلاحظ مراقبون، أنه حتى بعد بدء المفاوضات بين واشنطن وطهران، فإن بيوت الخبرة في الطاقة والمصارف الاستثمارية لم تغير كثيراً من توقعاتها المتفائلة للأسعار، إذ إن مصرف «مورغان ستانلي» يتوقع أن تتراوح الأسعار بين 65 و70 دولاراً للبرميل خلال شهور الصيف، وذلك في مذكرة لعملائه في الأسبوع الماضي. من جانبه، يرى مصرف «غولدمان ساكس»، في توقعات سابقة، أن أسعار النفط ربما تصل إلى 80 دولاراً في الربع الثالث من العام الجاري.

> غولدمان ساكس يستبعد عودة النفط الإيراني قبل صيف العام المقبل

وحتى الآن، يستبعد العديد من الخبراء في الشأن الأميركي، أن المحادثات الأميركية الإيرانية ربما لن تتوصل إلى اتفاق خلال العام الجاري، رغم رغبة الطرفين في تسوية الاتفاق النووي. وعلى الرغم من رغبة الطرفين الأميركي والإيراني في التوصل إلى اتفاق، فإن مفاوضات إحياء الاتفاق النووي بدأت بشروط صعبة، إذ طالبت إيران برفع العقوبات أولاً قبل المفاوضات. من جانبها، طالبت واشنطن بمحادثات غير مشروطة. وحسب الخبيرة النفطية واستراتيجية الطاقة بشركة «آر بي سي كابيتال ماركتس» البريطانية، هيلما كروفت، «فإن إيران ستدخل انتخابات خلال أسابيع، وفي حال عدم حدوث تقدم، فإن كل شيء سيجمد إلى ما بعد الانتخابات». من جانبه، قال خبير العلاقات الدولية في جامعة جون هوبكنز الأميركية، البرت وولف، في تعليقات نقلتها قناة «سي ان بي سي»، «لا أعتقد أننا نتوقع الكثير من هذه المحادثات».

وفي ذات الاتجاه، يستبعد مصرف «غولدمان ساكس» عودة النفط الإيراني للأسواق خلال العام الجاري. وقال خبير النفط في مصرف غولدمان ساكس، ديمبان كوروفيليوز، في مذكرة قبل أسبوعين: «رؤيتنا تشير إلى أن انتعاش صادرات النفط الإيرانية ربما لن تصل إلى مستوياتها قبل الحظر إلا في صيف 2022». على الصعيد الاستراتيجي، ستدخل طهران اتفاقية تاريخية للاستثمار مع الحكومة الصينية، وبالتالي فإن هذه الاتفاقية ستدعم الموقف الإيراني وستثير المخاوف لدى واشنطن من تقديم إيران على طبق من ذهب للصين. على صعيد نقاط الضعف، فإن الاقتصاد الإيراني يعاني من ضربات كورونا، وتجميد أموالها في الخارج، وخسارة الاستثمارات، والتقنيات الغربية المتقدمة لتطوير صناعة النفط الإيرانية. وحسب صحيفة فايننشيال تايمز، فإن العقوبات التي فرضت على إيران كلفت الاقتصاد 200 مليار دولار على الأقل. وهذه العوامل ربما تجعل إيران مضطرة إلى قبول الشروط الأميركية. من جانبها، تقدر «وود ماكينزي» في تحليلها الصادر يوم الجمعة الماضي على موقعها، أن إيران خسرت نحو 50 مليار دولار خلال 29 شهراً من الحظر النفطي، أو ما يساوي 6% من إجمالي الناتج المحلي الإيراني، وبالتالي فإن الضغوط الاقتصادية ربما تدفع إيران إلى تقديم تنازلات للجانب الأميركي.

ويذكر أن العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم يونيو/حزيران تراجعت بنسبة 0,23 بالمائة أو 15 سنتاً إلى 66,60 دولارا للبرميل. كما تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط تسليم يونيو/ حزيران، بنسبة 0,22 بالمائة أو 14 سنتاً إلى 63,08 دولارا للبرميل.

الاسترليني الرقمي على الأبواب

لندن ـ **العربي الجديد**

تقترب بريطانيا من إصدار «الاسترليني الرقمي» بعد تعيين لجنة بالبنك المركزي البريطاني، بنك إنكلترا، لمتابعة مشروع العملة الرقمية، وذلك وفقاً لتصريحات أدلى بها وزير الخزانة البريطاني، ريشي سوناك، أمس الاثنين، في مؤتمر الصناعة المالية بلندن. وقرر بنك إنكلترا التعاون مع وزارة الخزانة لتطوير العملة الرقمية الجديدة التي تواكب الخطوات الدولية الواسعة للتحول من العملات التقليدية إلى العملات المشفرة. وقال وزير الخزانة سوناك، أمس الاثنين: «نطلق فرق عمل جديدة بين الوزارة والبنك المركزي لتطوير عملة رقمية محتملة»، حسب ما ذكرت صحيفة «ذا غارديان» البريطانية. وأكد المركزي البريطاني في بيان منفصل أن تلك العملة ستكون طرازاً جديداً من العملات الرقمية التي يصدرها بنك إنكلترا وتستخدمها الأسر والشركات، وتعمل جنباً إلى جنب مع النقد وودائع البنوك، ولن تكون بديلاً للعملة التقليدية. وتأتي الخطوة في إطار التنسيق القائم في السياسات النقدية بين البنوك الغربية. وكان مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) قال إنه يقترب من إصدار الدولار المشفر. وحسب تقرير «ذا غارديان»، أسس بنك إنكلترا وحدة خاصة لدراسة العملة الرقمية ومتابعة المشروع.

وزير الخزانة البريطاني ريشي سوناك يموتمر في بازل بسويسرا (Getty)

ارتفاع قياسي بأسعار المنازل البريطانية

شقق وان هايد بارك الأغلى في بريطانيا (Getty)

لندن ـ **العربي الجديد**

واصلت العقارات البريطانية جاذبيتها رغم المتاعب التي يعاني منها الاقتصاد. وسجلت أسعار المساكن في المدن الكبرى والريف ارتفاعات فاقت التوقعات. وقالت وكالة العقارات البريطانية «رايت موف» المتخصصة في المبيعات والإيجارات، أمس الاثنين، إن أسعار المنازل البريطانية حققت ارتفاعات قياسية خلال شهر، إذ قفزت بنحو 7 آلاف جنيه استرليني في لندن، ولكنها في بريطانيا ارتفعت بأكثر من 6 آلاف جنيه في أنحاء البلاد. وقد دفعت جائحة «كورونا» العديد من العائلات للبحث عن عقارات أكثر اتساعاً بعيداً عن المدن، بعد التحول إلى العمل من المنزل. واظهرت بيانات بوابة العقارات عبر الإنترنت «رايتموف»، ارتفاع متوسط سعر الطلب بنسبة 2,1% في إبريل/ نيسان إلى أعلى مستوياته على الإطلاق عند 327,79 ألف استرليني (450,98 ألف دولار) بزيادة 6733 استرلينيًا عن مستوى مارس/ آذار. واستفادت العقارات الفخمة في الأحياء الراقية في لندن خلال العام الجاري من عودة الأثرياء الأجانب للشراء. وحسب «رايت موف»، انخفض متوسط عدد أيام بيع العقارات أيضاً إلى أدنى مستوياته على الإطلاق عند 45 يوماً فقط، مما يبرز التدافع لتأمين الصفقات.

تركيا تتوقع نمواً 5% في الربع الأول

توقع وزير الخزانة والمالية التركي، لطفي الوان، نمو اقتصاد البلاد بمعدل 5 بالمئة في الربع الأول من العام الجاري، ويرقم مكون من خانتين في الربع الثاني. وقال الوزير التركي أمس الإثنين، في تصريحات لقناة «NTV» التركية: «نتوقع نموا بنحو 5 بالمئة في الربع الأول، ونموا برقم مكون من خانتين في الربع الثاني»، وتابع قائلا: «نتوقع أن يكون العام 2021 أكثر إيجابيا من حيث النمو». وذكر أن تركيا حققت نموا اقتصاديا خلال العام الماضي رغم تحديات جائحة كورونا، لتحل بذلك في المركز الثاني بعد الصين في قائمة الدول الأكثر نموا ضمن بلدان مجموعة العشرين. وأشار إلى أن العام 2021، بدأ بنشاط اقتصادي جيد واستمر النشاط الصناعي وزادت الإمكانات في الصادرات بشكل جيد. وأوضح الوان أن جائحة كورونا كانت من أهم الحوادث التي شهدها العالم خلال 100 عام ماضية، والتي هزّت اقتصادات العالم وادخلتها في مشاكل خطيرة ومعدلات مرتفعة من الاقتراض. وأشار إلى أن إجمالي الدين العالمي زاد بمقدار 24 تريليون دولار، وأن جميع البلدان ستكافح العجز في الميزانية لمدة 3-4 سنوات مقبلة. وحول المشكلات التي واجهت سلاسل التوريد خلال الجائحة، أشار الوان إلى ضرورة إنشاء نظام متعدد الأقطاب دون الاعتماد على مركز التوريد في الصين والشرق الأقصى. وأضاف أن تركيا تتمتع بمزايا مهمة في هذا المجال من حيث الموقع الاستراتيجي والموارد والطاقة البشرية والبنية التحتية القوية.

إلى ذلك قال «اتحاد الغرف وتبادل السلع في تركيا»، إن عدد الشركات الجديدة النشأة في تركيا ارتفع بنسبة 15 بالمئة على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2021. وأظهر التقرير الصادر عن الاتحاد، أن 32064 شركة تم تشكيلها في أول ثلاثة أشهر من العام، بينما تشكلت 27908 شركات في الفترة نفسها من العام الماضي. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام، توقفت 2694 شركة عن العمل، بانخفاض بنسبة 27,3 بالمئة عن الفترة نفسها في 2020. وتمّ إطلاق 3218 شركة جديدة بشراكة أجنبية خلال نفس الفترة. وفي مارس/آذار، بدأت 10879 شركة ممارسة الأعمال في تركيا، بزيادة 31,5 بالمئة على أساس سنوي.

في تطور آخر، قال اتحاد مصدري بحر إيجة في بيان أمس إن قيمة الصادرات التركية من المواد الغذائية المعلبة بلغت، 170,4 مليون دولار، في الربع الأول من 2021، وحققت صادرات المعلبات عوائد بـ 170 مليون دولار، ووصلت صادرات المواد الغذائية المعلبة (المحمصة والمخللة) إلى 120 دولة.

الحيوية تعود للسوق المركزي في إسطنبول (Getty)

(الأناضول، تورك برس)

رؤية

أزمة الرقائق الإلكترونية وصناعة السيارات

احمد ذكر الله

اعتبر كثيرون أن الحديث عن أزمات تعتري سلاسل الإمداد والتوريد العالمية جراء الإغلاقات لمواجهة انتشار فيروس كورونا من قبيل المبالغات التي يجب التشكك كثيراً في حدوثها، ودعم هذا الاتجاه بشدة وفرة المخزونات العالمية من معظم السلع الاستراتيجية الزراعية والصناعية، ثم العودة التدريجية للأنشطة التجارية والاعتماد المتزايد على التجارة الإلكترونية والتي ساهمت في وفرة الإمدادات إلى حد كبير. لكن بمرور الوقت ظهرت بعض الأزمات التي ربما ترجح صحة هذا التحليل وانطباقه على بعض القطاعات، حيث تتوالى ارتفاعات أسعار الغذاء، علاوة على حرب الشاحنات، والتي تسببت في تضاعف أسعار الشحن أكثر من مرة خلال الفترة الماضية وتأخير وصول البضائع، بل وتكدسها لدى المنتجين، وكذلك في الارتفاعات القياسية لأسعار السيارات المستعملة والجديدة في الدول الرئيسية المنتجة للسيارات، بداية بسبب توقف الإنتاج، وحالياً بسبب أزمة الرقائق الإلكترونية.

لم يكن أحد يتخيل أن تلك الرقاقة التي لا يتعدى ثمنها دولاراً واحداً والمصنوعة من السيليكون، والتي تعد مكوناً رئيسياً في الدوائر الإلكترونية المختلفة وتستخدم في نقل التعليمات الأساسية إلى الشاشات، يمكن أن تتسبب في تلك الأزمة الكبرى، وتهدد صناعات متعددة مثل السيارات وأنظمة الترفيه بها، والهواتف الذكية والأجهزة المحمولة، فضلاً عن الطائرات والثلاجات المتطورة، ومقاييس الحرارة الذكية، والصناعات التحويلية عموماً.

في منتصف مارس/ آذار الماضي نقلت وكالة رويترز عن جمعية صناعة أشباه الموصلات الصينية تقريراً بأن العالم يمر بنقص غير مسبوق في الرقائق، بعد نمو مبيعات أشباه الموصلات 18% خلال العام الماضي، ويقول المصنعون «في حال كان كل شيء متوفراً عندك، ولكن كانت تنقصك رقائق مشغل العرض، فأنت لن تستطيع فعلياً صنع منتجك». ونقلت وكالة بلومبيرغ عن جوردان وو، مدير مصنع هيماكس للرقائق، قوله إن الجائحة أدت إلى طلب قوي لدرجة أن شركاء التصنيع لا يستطيعون صنع ما يكفي من رقائق مشغل العرض لجميع اللوحات، وأن المصنعين لن يقدموا على بناء المزيد من خطوط التصنيع لأن ذلك سيكون غير ذي جدوى من الناحية الاقتصادية.

كما نقلت عن كوه دونغ جين؛ الرئيس التنفيذي المشارك لشركة سامسونغ، القول إن الشركة، وهي واحدة من أكبر منتجي الرقائق والأجهزة الإلكترونية في العالم، تتوقع حدوث أزمة لأعمالها خلال الربع الثاني من العام الحالي بسبب نقص إمدادات الرقائق، كما تدرس الشركة تأجيل طرح جيل جديد من هاتفها الذكي «غالاكسي نوت» أحد أكثر هواتفها مبيعاً، خلال العام الحالي.

ويعزو الخبراء تلك الأزمة إلى سوء تقدير من المصنعين الذين توقعوا انخفاض الطلب بسبب الإغلاق الناتج عن فيروس كورونا، ولكنه على العكس من هذه التوقعات تزايد الطلب بصورة كبيرة بعد امتداد الإغلاق لفترات طويلة، والبقاء في المنازل وانتشار العمل عن بعد، الذي استلزم شراء أجهزة الكمبيوتر المحمولة والألواح الإلكترونية، علاوة على أجهزة الألعاب الإلكترونية (البلاي ستيشن)، إضافة إلى تعمد شركة هواوي الصينية العملاقة للتكنولوجيا تخزين أشباه الموصلات الماضي، في ظل الحرب التجارية المتفاقمة بين الصين والولايات المتحدة، مما زاد الضغط على الكمية المعروضة.

وساهم في اشتداد الأزمة الحالية تعرض مصنع رقائق مملوك لشركة رينيسانس إلكترونيك جروب لحريق في منتصف الشهر الماضي، وتنتج هذه الشركة وحدها 30% من وحدات التحكم الدقيقة المستخدمة في صناعة السيارات، كما استمر مصنع سامسونغ في أوستن بولاية تكساس الأميركية في التوقف عن العمل بشكل كامل منذ 16 فبراير/ شباط الماضي، بعد عاصفة شتوية شديدة تسببت في انقطاع التيار الكهربائي في المنطقة.

وبحسب بيان للمصنع فقد استعاد إمدادات الطاقة والمياه، ولكنه لم يستأنف الإنتاج بالمستوى الطبيعي لإجراء فحص للمعدات، ويتوقع أن يتكبد خسائر إنتاج تبلغ نحو 353 مليون دولار بسبب الإغلاق، ويرى المحللون أن المصنع يحتاج إلى ما لا يقل عن أربعة إلى ستة أسابيع لاستئناف عملياته بالمستوى الطبيعي، وأنه بذلك قد يواجه أربعة إلى خمسة أشهر من التعطل في جدول إنتاجه.

ووصلت الأزمة لحدود غير متصورة، إذ أعلنت العديد من مصانع السيارات حول العالم توقفها عن الإنتاج لبعض الوقت، ومؤخراً أعلنت شركة فورد إغلاق 5 مصانع في أميركا ومصنع في تركيا، كما أعلنت شركة نيسان تقليص ساعات العمل بمصانع أميركا، وكذلك خفضت هوندا إنتاجها في بعض المصانع الأميركية، كما أوقفت فولكس فاغن إنتاج سيارات Tiguan بمصانعها في المكسيك، وأوقفت تويوتا الإنتاج لبضعة أسابيع، كما أعلنت شركة رينو أنها ستوقف إنتاج السيارات في عدد من المصانع، من بينها مصنعها بالمغرب، وكل ذلك في إطار التوقعات التي تشير إلى امتداد أزمة الرقائق حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي.

وفي لقاء مع المسؤولين في البيت الأبيض شرح مصنعو السيارات الأميركية أبعاد الأزمة، وطالبوا إدارة الرئيس بايدن بتخصيص جزء من حزمة التحفيز لرقائق السيارات، كما حذروا من احتمالية حدوث عجز بمقدار 1,3 مليون وحدة من السيارات والشاحنات الخفيفة في الولايات المتحدة وحدها خلال العام الجاري في لم يحظ قطاعهم بالأولوية والدعم. وبسبب الأزمة التي وصلت لذروتها بنهاية مارس/ آذار الماضي انخفض الإنتاج نحو 1,75 مليون سيارة في الفترة ما بين منتصف يناير/ كانون الثاني وحتى نهاية مارس فقط، ولاحقت الخسائر الشركات الكبرى، إذ أعلنت شركة «فورد موتورز» أن هذه الأزمة تسببت في خسارتها 2,5 مليار دولار. وتوقع خبراء صناعة السيارات في العالم تعاظم خسائر القطاع للعام الثاني على التوالي، والتي من المقدر أن تبلغ ما يقارب 60 مليار دولار العام الحالي، بخلاف 100 مليار تكبدها القطاع العام الماضي بسبب تداعيات فيروس كورونا.

ولن يتوقف أمر ارتفاع الأسعار المتوقع على أسعار السيارات الجديدة التي من المتوقع أن ترتفع أسعارها بنسب تتراوح من 10-15%، وإنما سيمتد كذلك إلى ارتفاع أسعار السيارات المستعملة التي ارتفعت أسعارها بالفعل أثناء الإغلاق الأول في أزمة كورنا، ومؤخراً أعلن رئيس اتحاد تجار السيارات في تركيا نيازي بيركتاش أن أزمة الرقائق أضيفت أيضاً إلى المشاكل العالمية في قطاع السيارات بسبب الوباء، والذي من شأنه أن يرفع أسعار السيارات المستعملة.